

الخياط لـ «الأبناء»: 30% نسبة زيادة الاندماجات المصرفية عالمياً وبنوكنا المركزية مازالت تبحث عن معايير لاندماج مصارفها!

حوار
مدير عام معهد الدراسات المصرفية يكشف في حوار خاص عن توجهات البنوك خلال 2010

على مواجهة أي تحديات أو عقبات قد تطرأ على الساحة الاقتصادية خلال الأعوام المقبلة، مبينا ضرورة تطوير التشريعات والقوانين الاقتصادية في البلاد حتى نواكب التطورات المالية العالمية. لاسيما السرعة والاستجبال في تنفيذ ونفيع خطط التنمية وزيادة الانفاق الحكومي كونهما المعيار الرئيسي للنهوض الاقتصادي والاستقرار المالي للكويت.

وقال د. الخياط ان البنوك المحلية قادرة على منافسة البنوك الأجنبية من خلال الكوادر البشرية المدربة على أحدث الأساليب المالية ووفق المعايير الدولية العالمية. إلا ان الكويت تحتاج الى التوسع في آليات تدريب الكوادر البشرية وعدم اهمالها.

وشدد د. الخياط على ضرورة وضعها ضمن خطط التنمية التي تسير كالسلفاء في الكويت.

وقدم د. الخياط شكره للمصارف الكويتية واتحادها وعضاء مجلس الإدارة على دعمهم للمعهد. مثنياً على الحرص الدائم لمحافظة البنك المركزي الشيخ سالم العبد العزيز على الارتقاء بالمعهد وتطويره كونه أبرز المؤسسات المصرفية في الكويت، والتفاصيل في الحوار التالي:

محمود فاروق
وسط كم هائل من الاجتماعات الداخلية لدراسة اوضاع المصارف المحلية والانشغال بوضع اطر ومعايير وخطط استراتيجية للنهوض بالصناعة المصرفية وسعيًا لتنفيذ الرغبة الاميرية في مواكبة التغيرات الإقليمية في المنطقة وتحويل الكويت الى مركز مالي عالمي يحلل المدير العام لمعهد الدراسات المصرفية د. رضا الخياط مسؤولية القطاع المصرفي تجاه النهوض بالاقتصاد الوطني وما ينقصه لكي ينافس المصارف الأجنبية على الصعيدين المحلي والإقليمي.

«الأبناء» التفت د. الخياط للحديث عن أداء القطاع المصرفي خلال الصام الماضي ومدى تطلعاته وتوقعاته للعام الحالي في ظل التحديات التي تواجه القطاع، وبعد ان عبر عام الإنكماشات الاقتصادية والإفلاسات المالية على الصعيد العالمي.

وقد أكد د. الخياط خلال اللقاء ان الدمج بين المصارف مطلب أساسي، خاصة في ظل العولمة المالية التي يشهدها العالم، وذلك لخلق كيانات مالية ضخمة قادرة



د. رضا الخياط

الاندماجات المصرفية مطلب أساسي للبيئة الاقتصادية بالكويت ولكن تنقضا التشريعات لتنفيذها

كونها وسيلة مهمة لدفع عجلة التنمية الاقتصادية.

عولمة مالية

ما أهم التحديات التي تفرضها العولمة على المؤسسات المالية وكيف يمكن التغلب عليها؟

تتمثل التحديات في مقدرة البنوك الكويتية على منافسة البنوك الأخرى، التي جابت مقدراتها على استيعاب التغيير الكبير في معادلات الصناعة المالية المصرفية العالمية، والتي تستطيع بالفعل استيعابها، إذ نلمس ان للبنوك الكويتية اتجاهًا واضحًا في الانتشار عالمياً.



د. رضا الخياط يتحدث للزميل محمود فاروق (فبراير 2009)

علاوة على مقدرة استيعاب البنوك الكويتية للتقنية والتكنولوجيا المصرفية، فهي تعد من أفضل البنوك تطبيقاً واستخداماً للتقنية المصرفية، مما جعلها تتقدم على بعض الدول المتقدمة في بعض الأمور التقنية، مما يؤكد قدرة الصناعة المصرفية الكويتية على مواجهة تحديات العولمة.

وكيف يمكن للمصارف الإسلامية مواجهة العولمة في ظل اختلال النظامين التقليدي والإسلامي؟

أثبتت المصارف الإسلامية أنها تستطيع مواجهة تحديات العولمة، بدليل ان المؤسسات المصرفية العالمية استوعبت تلك الخدمات الإسلامية وبدأت في طرحها، فالإنطباع العام للقيادات المصرفية والاقتصاديين العالميين، يشير الى ان البنوك الإسلامية أسهمت إيجاباً في الصناعة المصرفية العالمية، ومع هذا فامام المصارف الإسلامية تحديات يجب التغلب عليها، تتمثل في مقدرة اللجان الشرعية على تكيف الخدمات المالية المصرفية تكيفاً إسلامياً، التي جابت قدرتها على التجديد وتقديم خدمات مالية إسلامية، خلال العقد المقبل، إضافة الى مقدرة المؤسسات الإسلامية على ايجاد معايير محاسبية ثابتة للعمل المصرفي الإسلامي على المستويين الإقليمي والعالمي، وستتغلب تلك المصارف على هذا التحدي، وجار العمل لإيجاد معيار محاسبي ثابت لها.

لنتحدث بداية عن اهم وابرز الأحداث الاقتصادية خلال العام الماضي؟

بداية لقد حدث في عام 2009 عدة متغيرات على الساحة الاقتصادية، حيث كان أولها التغيير النفطي الذي شهد ارتفاعات وقفزات سريعة انتهت بالاستقرار النسبي على الصعيد المحلي، بينما شهد التغيير السياسي عدم استقرار نظراً للتوتر المتزايد الذي شهدته الساحة بين السلطتين، فعلى سبيل المثال نرى ان توجه الحكومة نحو طرح المشاريع التنموية وزيادة الانفاق الحكومي مازال بطيئاً جداً ومتحفلاً لدرجة ان هناك مشاريع حكومية تسير في تنفيذها «كالسلفاء».

فأداء الاقتصاد الوطني خلال 2009 لم يكن بالمستوى المطلوب، وعلينا ان نضع معايير وأطرًا فعليه لتنفيذ مشروعات التنمية وفق خطط مدروسة، خاصة بعدما اجتزنا عام الإنكماشات الاقتصادية في 2009.

نسير في تنفيذ المشاريع التنموية وإقرار القوانين والتشريعات الاقتصادية كالسلفاء

المصارف اجتازت عام الانكماشات والإفلاسات العالمية في 2009

المؤشرات المالية لـ 2010 إيجابية في ظل هدوء واستقرار الساحة السياسية

استعدادات الحكومة لضخ أموال في البنية التحتية أصبحت جديّة أكثر مما كانت عليه في الثمانينيات والتسعينيات

المصارف الكويتية قادرة على منافسة الأجنبية رغم رؤوس أموالها الضخمة في سوق خدمات التجزئة

بنوك محلية وأخرى خليجية، فما رأيك حيال ذلك الامر؟

الاندماجات المصرفية شيء ايجابي ويعود على الاقتصاد بالنفع لما سيمثله من كيان مصرفي كبير قادر على مواجهة أي أزمة مصرفية، فهناك ثلاثة أنواع من الاندماجات، فهناك اندماج مؤسسة قوية مع أخرى قوية، وهناك ضعيفة مع ضعيفة، وهناك قوية مع ضعيفة، وهو الخيار الامثل الذي جرى عليه عدة مناقشات خلال العام الماضي، الا انهم لم يتوصلوا لشيء نظراً لعدم وضع اطر ومعايير ثابتة حيال ذلك الامر على صعيد البنوك المركزية الخليجية بعد ان زادت على الصعيد العالمي بنحو 28% الى 30% عن الاعوام الماضية.

ما الأدوات والمنتجات التي تنقص القطاع المصرفي؟

ينقصه التشريعات والقوانين الاقتصادية الفنية لجذب رؤوس الاموال الأجنبية، فلابد من طرحها واعطائها صفة الاستجبال

القاعدة التشريعية المصرفية

قال د. رضا الخياط حول التشريعات الاقتصادية الحالية ومدى تطابقها مع الوضع الاقتصادي الحالي: لا شك في ان المشروع الكويتي قطع شوطاً كبيراً في سبيل النهوض بالقطاع المصرفي والتشريعات الحالية تتماشى الى حد ما مع التطورات الحديثة في الصناعة المصرفية على المستوى العالمي، وهو في سبيل سعيه لتطوير تلك القاعدة التشريعية وبرايع تلك التطورات والتغيرات التي حدثت نتيجة دخول كيانات اجنبية للقطر الكويتي، الامر الذي يتطلب مرونة في القوانين والتشريعات لاحضان تواجد تلك الكيانات وفتح المزيد من قنوات الاستثمار عبر ذلك التواجد البنكي.

العمالة الوطنية

أكد د. رضا الخياط ان هناك دوراً فعالاً للمعهد في دعم القضايا الوطنية ومنها موضوع دعم العمالة الوطنية وإحلال العمالة الوطنية بدل الوافدة في القطاع وفقاً للمراحل والخطط المعدة لذلك، وأشار الى ان القطاع المصرفي استطاع ان يحقق أعلى نسبة في دعم العمالة الوطنية من بين قطاعات الاقتصاد المتعددة، حيث وصلت مستويات ونسب العمالة الوطنية الى نحو 55% من حجم العمالة المصرفية.

استعدادات حكومية لضخ الأموال

ذكر د. رضا الخياط ان استعداد الحكومة حالياً لضخ أموال في مشاريع البنية التحتية يبدو أكثر مما كان عليه في الثمانينيات والتسعينيات، وأوضح ان قطاع التدريب في الكويت يحتاج الى تطوير واهتمام أكثر حتى يستطيع مواكبة التطورات بشكل عام، وابدأ الخياط تفاؤله بمستقبل العمل المصرفي الكويتي الذي سيكون زاهراً اذا استطاعت القيادات المصرفية لاقتناص الفرص التي تولدها التطورات الاقتصادية في تلك الصناعة سواء في الكويت او المنطقة.

توجهات مصرفية في 2010

ما نظرتك نحو التوجهات الاقتصادية لعام 2010 في ظل التغيرات السريعة للاقتصاد الوطني؟

اتوقع ان يظل سعر برميل النفط في السبعينيات (نطاق 70-72 دولاراً) وان يشهد استقراراً نسبياً اما من جانب المتغيرات السياسية فأتوقع ان تشوب العلاقة بين السلطتين التنفيذية والتشريعية بعض المطبات السياسية في حين اتوقع ان تكون أفضل من العام الماضي ومن ناحية الاقتصاد بشكل عام فأتوقع ان يسود التفاؤل جميع الاقتصادات العربية والعالمية خاصة بعد ان تعافت بعض الاقتصادات مثل اليابان وألمانيا وفرنسا وبعدها ظهر فيها نمو الى حد كبير فضلاً عن الولايات المتحدة الأمريكية التي ظهر فيها مؤشرات نمو مرتفعة من ناحية العقار حيث سينعكس ذلك بالإيجاب على الاقتصادات الدولية، وعلى الحكومة الكويتية ان تستفيد من تلك المؤشرات الإيجابية لتطرح مشاريع تنموية وترصد لها مبالغ عالية وخاصة بعد اقرار خطة التنمية بمجلس الأمة الامر الذي سيسدع عجلة التنمية الاقتصادية نظراً لتوفير فرص للقطاع الخاص وبالتالي تنخفض نسب البطالة في البلاد، فأنا متفائل بالاداء الاقتصادي في 2010 ولكن بدرجة متحفظة.

تقييم مصرفي

كيف تقيم لنا أداء القطاع المصرفي، وماذا عن مقدراتها على منافسة البنوك الأجنبية التي دخلت السوق مؤخراً؟

اعتقد ان المنافسة في قطاع البنوك تتزايد يوماً بعد يوم اما حول رقعة السوق وحجمه من حيث عدد البنوك والفرص المتوافرة فيه فهي كثيرة ولكنها غير فعالة نظراً لحاجتها الى المزيد من القرارات الحاسمة من النواحي الفنية والمالية والحاسبية، فإذا انتهت تلك العقبات أتوقع ان يكون الأداء المصرفي في 2010 جيد اما عن مقدرة البنوك المحلية لمنافسة البنوك الأجنبية، فإن المركزي عندما وضع سياسة لدخول البنوك الأجنبية للصناعة المصرفية جاء ذلك وفق دراسة مستفيضة ودقيقة ونحن اليوم نجني ثمارها وتتضح من خلالها مقدرة البنوك على المنافسة مع نظيراتها الأجنبية فضلاً عن وجود زخم كبير لتدريب الكوادر المصرفية لاكتسابها المهارات ذات الصلة العالمية التي تساعد في الابتكار واتخاذ القرارات التي تمكنهم من منافسة البنوك.

البنوك الأجنبية

البنوك الأجنبية لديها رؤوس أموال ضخمة بالمقارنة مع البنوك المحلية فكيف سنتمكن من المنافسة؟

يجب ان نعرف ان لكل بنك استراتيجيته فالبنوك العالمية عندما تدخل اسواقاً واقليم جديدة تكون على دراية كبيرة بالمجال الذي تنوي الدخول فيه وفي الكويت فإن تركيز تلك البنوك سيكون على المشاريع الضخمة وتمويل الشركات في حين ان البنوك الكويتية تركز على التجزئة فقد لاحظنا في السنوات الخمس الماضية ازدياد عدد افرع البنوك المحلية بالإضافة الى استمرارية ذلك التوسع في السنوات المقبلة، ما يؤكد اختلاف نشاط البنوك المحلية عن الأجنبية، وعلى ذلك يجب ان تسير خطة المصارف نحو التوسع سواء على الصعيد المحلي او الإقليمي حتى تستطيع ان تقوم بدور المنافس على جميع الأصعدة المحلية والإقليمية.

اندماجات مصرفية

لقد أثرت نهاية العام الماضي عدة مناقشات لبحث آلية اندماجات بين

نقص الكوادر

يعاني القطاع المصرفي الكويتي من نقص الكوادر المتخصصة، فكيف يمكن التغلب على هذا النقص؟

على المؤسسات المصرفية ايجاد آليات لتأهيل القيادات المصرفية على مستويات الإدارة العليا خلال السنوات المقبلة. وهناك نجاحات لبعض البنوك الكويتية في توفير الكفاءات على مستوى حداثي الاتحاق بالمصارف بدليل تجربة بنك الخليج وحصوله على جوائز عالمية لكفاءة وقدرة جهاز إدارة الموارد البشرية في مواجهة تحدي توفير الكفاءات المطلوبة، فالقطاع المصرفي قادر على توفير هذه الكفاءات اذا قام بالتالي:

- تطوير سياسات واجراءات ولوائح وممارسات الموارد البشرية فيها.

- التركيز على التدريب من خلال معهد الدراسات المصرفية الذي يحظى باهتمام البنوك الكويتية بالتدريب، الامر الذي يحتاج الى دعم وتطوير أكثر في هذا المجال.

- تطوير ثقافة المؤسسة وتحولها من التركيز على ثقافة الإجراءات والسياسات الى التركيز على العنصر البشري كواحدة من أساسيات المؤسسة.

دور مصرفي

ما دور معهد الدراسات المصرفية في التغلب على نقص الكوادر المصرفية؟

دورنا الاساسي في التدريب والتعليم والمساهمة في توفير هذه الكفاءات، إضافة الى البحث العلمي، حيث ان البحوث التي نقوم بها تساهم في طرح هذه القضايا وتسلط الضوء على أفضل السبل لدعم دور العنصر البشري ودعم القرارات المتعلقة بتوفير الكفاءات والتغلب على مشكلات توفيرها.

خدمات مالية

وما دور المعهد في زيادة الوعي بالخدمات المالية الإسلامية؟

يعتبر معهد الدراسات المصرفية من أوائل القائمين على اعداد وتنفيذ برامج تدريبية في مجال العمل المصرفي الإسلامي منذ العام 1993 وقبل اقرار قانون البنوك الإسلامية بعشر سنوات، كما طورنا كثيراً من البرامج التدريبية في هذا المجال، وانتقلنا من البرامج التدريبية المصرفية الإسلامية العامة التوعوية الى المتخصصة، ولدينا القدرة على سد احتياجات البنوك الإسلامية الكويتية المتعلقة بالتدريب المصرفي الإسلامي.